http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1990) السنة الثامنة - الأحد (19) كانون الأول 2010

البرلمان يضيف زيباري لمعاينة تفاصيل رفع قيود الفصل السابع

الكويت: مستعدون للحوار لكن تحت خيمة دولية ■ مون: على بغداد ترجمة نواياها إلى أفعال

□ متابعة/ المدى

حث السكرتير العام للأمم المتحدة بان كي مون العراق على ترجمة تصريحاته الودية التي تحمل نوايا حسنة بشأن قضايا المفقودين الكويتيين ورعايا دول ثالثة واعادة الممتلكات الى "نتائج ملموسة".

وجاء ذلك في وقت ابدت الكويت استعدادها للحوار مع الحكومة العراقية لانهاء الملفات العالقة.

واقترح بان كي مون في تقرير قدمه الى مجلس الأمن أن يشكل العراق لجنة وزارية مشتركة لقيادة وتنسيق الجهود في البحث عن السجلات الخاصة بالمفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية.

وقال في التقرير "أدعو العراق الى مواصلة عمله مع الكويت وفقا لروح الثقة وعملية بناء التعاون وترجمة تصريحات النوايا الحسنة الى نتائج ملموسة ما يقود الى تقدم كبير وواضح" على صعيد هذين الملفين.

وأوضح انه "سيكون من المفيد للحكومة العراقية انشاء هيئة رسمية في اقرب وقت ممكن لقيادة وتنسيق الجهود في توضيح مصير السجلات الكويتية وغيرها من الممتلكات وهذا يمكن أن يكون خطوة عملية أخرى تظهر عزم العراق على بناء الثقة مع الكويت".

وأعرب السكرتير العام للأمم المتحدة عن أمله أن يمثل تشكيل الحكومة العراقية الجديد فرصة للمضي قدما في تعزيز التعاون بين الكويت والعراق مرحبا بالحفريات الجارية في منطقة الرمادي غرب العراق عن رفات المفقودين الكويتيين.

وأضاف ان المهمة الاستكشافية المقررة في مدينة الناصرية "ستمثل خطوات عملية من هذا القبيل ينبغي أن تتبعها تدابير أوسع نطاقا".

ورحب بتأكيدات قطعها مسؤولون عراقيون كبار له بشأن "الالتزام بالتنفيذ المبكر والكامل لجميع التزامات العراق تجاه الكويت بموجب القرارات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الأمن الدولي تحت الفصل السابع".

وأضاف السكرتير العام للأمم المتحدة "انني اتطلع الى حل في اقرب وقت ممكن لجميع القضايا العالقة التي استمرت على مدى ٢٠ عاما".

فريق كويتي في العراق

من جانبها اقترحت وزارة الخارجية العراقية "وجود فريق كويتي فني دائم في العراق" من أجل "تعزيز التعاون المشترك وتسريع وتيرة استكمال المتطلبات لاغلاق هذا الملف وانهاء معاناة أسر المفقودين".

وأوضح الوزير هوشيار زيباري ان لجنة وزارية تضم مسؤولين من وزارات حقوق الانسان والدفاع والداخلية والامن الوطني أسست بهدف متابعة وتحليل جميع المعلومات التي وردت بشأن المواطنين الكويتيين المفقودين مشيرا الى أن أعضاءها زاروا سجن الكاظمية من أجل عقد مقابلات مع عدد من ضباط الأمن السابقين هناك الا أنه لم يتسن الحصول على معلومات مفيدة.

يذكر انه تم التعرف على رفات ٢٣٦ مواطنا كويتيا فقط من اصل ٦٠٥ حتى الآن.

ويدرك العراق أنه لا يستطيع الخروج من تحت طائلة الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة من دون حل هذين الملفين.

الكويت ترحب

في المقابل، رحبت الكويت برفع العقوبات الدولية على العراق وخروجه من البند السابع، وأكدت استعدادها لمساعدة بغداد على استكمال تنفيذ التزاماته الدولية، وتحديداً القضايا العالقة مع الكويت، من أجل الخروج من تبعات الفصل السابع.

ووفق لمصادر دبلوماسية كويتية فان "الكويت مستعدة لفتح كل أبواب الحوار مع الأشقاء والأصدقاء، لكن القضايا العالقة بين العراق والكويت، إنما هي قضايا حسمها مجلس الأمن، وأن أي حوارات لاستكمال تنفيذ القرارات المتعلقة بهذه القضايا العالقة يجب أن تكون تحت مظلة الأمم المتحدة".

وأشاد نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الشيخ محمد الصباح في برقية إلى نظيره زيباري، بتأكيد الحكومة العراقية على أن لحل القضايا العالقة بين البلدين أولوية، وهي القضايا المتعلقة بصيانة العلامات الحدودية، والكشف عن مصير الأسرى والمفقودين، وأيضاً مصير الأرشيف الوطني.

وصوّت مجلس الامن الدولي بحضور العراق ممثلا بوزير خارجيته فضلا عن ممثلي الدول الخمس الكبرى وتركيا واليابان، مساء الاربعاء الماضي، على خروج العراق من البند السابع بعد ان اعتمد المجلس ثلاثة مشاريع قرار تضمنت تمديد عمل الحصانة الدولية على الاموال العراقية وانهاء القيود المتعلقة بانتاج الطاقة النووية واسلحة الدمار الشامل والغاء كل متعلقات البند السابع وبضمنها برنامج الغذاء مقابل النفط مقابل تفويض السكرتير العام لمجلس الامن انشاء حساب بنحو ٢٠ مليون دولار من عائدات نفط العراق حتى كانون الاول ٢٠١٦ لتغطية نفقات الأمم المتحدة ذات الصلة بانهاء الأنشطة المتبقية للبرنامج بما في ذلك تمويل أنشطة مكتب منسق الأمم المتحدة السامي لشؤون المفقودين الكويتيين وقضايا الممتلكات الكويتية.

البرلمان يضيف زيباري

على الصعيد المحلي، أكد رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي عن تضييف وزير الخارجية هوشيار زيباري الاسبوع المقبل لمناقشة رفع بعض قرارات البند السابع من قبل مجلس الامن.

وقال النجيفي ان خلال جلسة الاستضافة ستتم معرفة كيفية حماية الاموال العراقية بعد رفع الحظر عن الارصدة وما تم الاتفاق عليه مع الكويت خلال المباحثات.

وكان مجلس الامن قد ابقى العراق وحتى تموز المقبل على حماية الاموال العراقية وهو التمديد الاخير لهذا القرار الذي يستند الى امر من الرئيس الاميركي.

وعلى هامش جلسة البرلمان امس طرح رئيس حزب المؤتمر والنائب عن التحالف الوطني احمد الجلبي مقترحا بتشكيل وفد برلماني يتوجه الى الكويت لاجراء مباحثات بشأن القضايا العالقة.

وأصدر مجلس الامن ثلاثة قرارات خاصة بالعراق أنهى الأول برنامج النفط مقابل الغذاء، فيما مدد الآخر الحصانة التي تحمي العراق من مطالبات التعويض المرتبطة بعهد النظام السابق لمدة ٦ اشهر تنتهي في ٣٠ حزيران عام ٢٠١١ بدلاً من وقفها في وقت لاحق من هذا الشهر كما كان مقرراً في بداية الأمر. وفي القرار الثالث تم رفع الحظر عن واردات العراق النووية لتنفيذ برنامج نووي مدني لإنهاء القيود المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل والصواريخ ووضع بذلك حداً لحظر استمر ١٩ عاماً بموجب القرار ٦٨٧ لعام ١٩٩١.

وستسمح هذه القرارات الجديدة لمجلس الامن باعادة السيادة العراقية لكن على بغداد مواصلة دفع خمسة في المئة من ايراداتها النفطية كتعويضات عن الحرب سيذهب اغلبها للكويت رغم مطالبة العراق بإعادة التفاوض على هذه الاموال كي يتسنى له استخدام مزيد من امواله النفطية في مشروعات التنمية التي تشتد الحاجة اليها حيث ما زال العراق مديناً للكويت بنحو ٢٢ مليار دولار كتعويضات.

وكانت الكويت قد طلبت من مجلس الأمن الدولي في تموز عام ٢٠٠٩ قبل جلسته المخصصة لمناقشة التزامات العراق الدولية عدم رفع العراق من لائحة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة قبل إيفائه بالتزاماته كلها خصوصاً في قضيتي التعويضات والأسرى والمفقودين الكويتيين وتأكيدها على ضرورة احترام العراق للقرار ٨٣٣ القاضي بترسيم الحدود بين العراق والكويت بعد الاعتراضات العراقية على ترسيم الحدود ثم أعادت تأكيد المطالب نفسها خلال الأسبوع الحالي على لسان عدد من النواب الكويتيين.

مراقبون لا يتوقعون الشروع بذلك في وقت قريب

مجلس الأمن: العراق حر في إطلاق برنامج نووي مدني

□ عن: لوس انجلس تايمز

البلاد الآن حرة لتطوير برنامج نووي للأغراض المدنية، وتستعيد سيطرتها على الانتاج النفطي فقد صوت مجلس الامن التابع للأمم المتحدة يوم الاربعاء الماضي على رفع العقوبات الرئيسية عن العراق في خطوة رئيسية لأعادة البلاد الى المجتمع الدولي الذي كان لها قبل غزو نظام صدام للكويت عام ١٩٩٠.

وكان المجلس قد رفع القيود التي استهدفت منع العراق من تطوير اسلحة الدمار الشامل مما يفتح الطريق مجددا امام بغداد لبناء محطات نووية مدنية وهو يطلب ايضا تفكيك ذلك في حزيران المقبل ضمن برنامج الامم المتحدة الذي كان يعطي منذ عام ١٩٩٥ القوى الاجنبية السيطرة على كيفية صرف العراق لأيراده النفطي الضخم.

وكان الزعماء العراقيون يشعرون بالغضب من استمرار تلك العقوبات باعتبارها اهانة للسيادة وضغطوا لعدة سنوات من اجل ازالتها.

يقول هوشيار زيباري وزير الخارجية "ان تبني مثل هذه القرارات المهمة يؤشر بداية النهاية لنظام العقوبات وماتفرضه من قيود على استقلالية وسيادة العراق".

بالاضافة الى ذلك لقد سمح عمل مجلس الامن بتذكير ادارة الرئيس اوباما للأمريكان بان فك ارتباطهم بالعراق هو امل يسمح للبلاد بالاستقرار بعد سبع سنوات على حرب اسقاط النظام عام ٢٠٠٣ بقيادة الولايات المتحدة.

وكان نائب الرئيس الامريكي جوزيف بادين الذي سافر الى نيويورك لترأس جلسة مجلس الامن قد قال: "ان قرارات رفع العقوبات يضع حدا للتركة الثقيلة للفترة الديكتاتورية المظلمة"، مضيفا "ان العراق قد برز من جديد من اعماق العنف الطائفي وقد اكسب العراقيون انفسهم فرصة لأيام مقبلة افضل بكثير".

وكان اكثر من تبنى العقوبات من الهيئة الدولية لأن مخولين ضمن الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ارادوا ان يفرضوا تلك القرارات بالعمل العسكري فعندما فاجأ صدام العالم بغزوه للكويت عام ١٩٩٠ فرض العديد من قادة العالم تلك العقوبات التي منعت العراق من استيراد المواد الكيمياوية والمعدات النووية التي يمكن ان تستعمل في برامج الاسلحة الكيمياوية والبايلوجية والنووية. بعد خمس سنوات تبنت الأمم المتحدة ما يسمى قرار النفط مقابل الغذاء الذي صرف بموجبه المسؤولون الدوليون ٣١ مليار دولار من الايرادات النفطية لتزويد العراق بالغذاء بعد ذلك تم اكتشاف فساد هائل في البرنامج بعد التحقيق ولذا تم تجميد هذا البرنامج ثم تم استبداله عام ٢٠٠٣ بصندوق تطوير العراق الذي كان يستهدف ضمان ان السلطات العراقية تقوم بصرف عائدات النفط والغاز لاعادة البناء وترميم اقتصاد البلاد.

عمل الامم المتحدة يوم الاربعاء الماضي يعني ان العراق لن يكون محميا من مئات الادعاءات القانونية للحكومات والافراد، لكن نهاية الاشراف الدولي يعني في ذات الوقت انه سيكون الأمر اسهل بالنسبة للحكومة العراقية لتقييم اهلية الضمان وربط القضايا والحصول على القروض.

وكان مجلس الامن وافق شباط الماضي على رفع القيود النووية عن العراق اذا صادقت بغداد على اتفاقية المراقبة من قبل الامم المتحدة التي تسمح للمفتشين الدوليين بمراقبة الوسائل العراقية، الحكومة العراقية من جهتها لم تصادق حتى الان على الاتفاقية لكن العقوبات تم رفعها على اية حال اعتمادا على آمال مسؤولي الامم المتحدة في ان العراق سيوقع اتفاقية الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

القضية الرئيسية التي مازالت عالقة تحت العقوبات هي قضية تعويضات الحرب التي يدين بها العراق للكويت حيث دفع العراق حتى ١٣٠ مليار دولار كتعويضات عن احتلال الكويت لكنه مازال مدينا ب٢٢ مليار دولار التي سيدفعها بشكل تدريجي بخصم ٥ ٪ من انتاجه النفطي.

لكن تلك التعويضات في ذات الوقت تمثل مصدر غضب للعديد من المسؤولين العراقيين والمواطنين الذين يؤمنون بان العراق ما بعد صدام قد عانى بمافيه الكفاية من جرائم الدكتاتور الميت.

في بغداد رحب النائب وعضو البرلمان عن التحالف الكردستاني محمود عثمان بقرار رفع العقوبات داعيا الكويت للموافقة على حل قضاياه مع العراق بشكل مباشر حيث أن ذلك يمكن العراق من اسقاط البنود الأخيرة للعقوبات مضيفا "ان الوقت الآن قد حان لتظهر الكويت بعض المرونة وتنهي كل الملفات المعلقة بين البلدين".

بالاضافة للعقوبات فان العراق والكويت لم يتفقا بشكل رسمي على الحدود كما انهما لم يحلا بعد قضية المفقودين والملكيات المفقودة من زمن الحرب حيث هناك اكثر من ٣٥٠ كويتياً مفقوداً في مقابل ٧٦٠ مفقوداً من العراقيين.

مع ذلك فان العراق الآن حر في تطوير برنامج نووي مدني مثلما يفعل البعض من جيرانه لكنه من غير المتوقع ان يقوم بذلك في وقت قريب كما ان العراق ليس عليه قيود في اعادة بناء الجيش وشراء طائرات أف ١٦ المقاتلة.

■ ترجمة: عمار كاظم محمد

ابرز نقاط القرار الدولي

■ مجلس الامن يشدد على ضرورة برنامج النفط مقابل الغذاء كاجراء موقت لتلبية الاحتياجات الانسانية للشعب العراقي.

■ يسلم مجلس الامن باهمية تمكن العراق من ان يتبوأ مكانة دولية مماثلة للمكانة التي كان يحتلها قبل اتخاذ القرار ٦٦١.

■ خول القرار الجديد الامين العام انشاء حساب ضمان تحقيقا لاغراض اصداره، وان يعين محاسبين عامين قانونيين ومستقلين لمراجعة حساباته ويبقي الحكومة العراقية على علم تام بالمستجدات.

■ يتحكم الامين العام بان كي مون بمبلغ ٣٠ مليون دولار من حساب العراق لغرض انهاء وتصفية انشطة برنامج النفط مقابل الغذاء بما فيها تمويل التحقيقات التي تجريها الدول الاعضاء في اطار الخلافات المترتبة على العلاقة باصول البرنامج.

الجامعة العربية تشيد بـ"انتصار" الدبلوماسية العراقية

الإمارات تأمل من بغداد تسوية سريعة للملف الكويتي

□ متابعة/ المدى

رحبت دولة الامارات العربية المتحدة امس السبت بقرار مجلس الامن الدولي بانهاء العمل بالعقوبات المفروضة على العراق ودعا بغداد للوفاء بالتزاماتها تجاه الكويت.

ونقلت وكالة انباء الامارات الرسمية عن طارق الهيدان مساعد وزير الخارجية الاماراتي للشؤون السياسية تعبيره عن "الارتياح الكبير لدولة الإمارات تجاه هذه الخطوة الايجابية من قبل مجلس الامن الدولي والتي تجسد اعتراف المجتمع الدولي بالجهود التي بذلها العراق من أجل طي صفحة الماضي وحل مشاكله الراهنة".

وبعد ان اعرب المسؤول الاماراتي عن الامل في ان ينجز العراق "المصالحة الوطنية الشاملة التي تشكل الضمان الحقيقي لاستقراره ونمائه" اضاف ان "دولة الإمارات تتطلع الى ان يواصل العراق الشقيق مسيرته الجديدة وان يستكمل بصورة عاجلة وفاءه لكافة التزاماته الاخرى المتبقية تجاه دولة الكويت الشقيقة (..) لضمان التسوية النهائية والشاملة لكافة القضايا العالقة".

وكان مجلس الامن الدولي تبنى الاربعاء الماضي ثلاثة قرارات تنهي العقوبات المفروضة على العراق بسبب الاشتباه بحيازته اسلحة دمار شامل وايضا برنامج النفط في مقابل الغذاء.

وتتيح القرارات الثلاثة التي صوت عليها المجلس بالغاء القرارات التي اتخذت بموجب الفصل السابع من شرعة الامم المتحدة والذي يسمح باللجوء الى فرض العقوبات او الى استخدام القوة ضد هذا البلد.

وكان نظام صدام احتل الكويت بين اب ١٩٩٠ وشباط ١٩٩١.

واكد الامين العام للامم المتحدة بان كي مون ان رفع كافة العقوبات التي لا تزال سارية مشروط بعمل العراق على التوصل الى اتفاق على ترسيم الحدود ودفع التعويضات للكويت.

ولا تزال بغداد تدفع ٥٪ من عائداتها النفطية لصندوق تعويض الكويت التي تطالبها ب٢٢ مليار دولار.

والامارات شريك للكويت في مجلس التعاون الخليجي الذي يضم ايضا السعودية وقطر وسلطنة عمان والبحرين.

من جهته، رحب أحمد أبو الغيط، وزير الخارجية، باعتماد قراري مجلس الأمن رقم ١٩٥٧ بشأن إخراج العراق من تدابير الفصل السابع الخاصة بالعقوبات ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل، ورقم ١٩٥٨ بشأن إنهاء العمل ببرنامج النفط مقابل الغذاء.

واعتبر أبو الغيط أن خروج العراق من تحت طائلة الفصل السابع هو إنهاء للعزلة الدولية التي عاشها العراق لفترة طويلة، وإيذان بعودة العراق للعب دوره الإقليمي والدولي الذي يليق بتاريخ هذه الدولة العريقة.

مشيرا إلى أن المجتمع الدولي أرسل رسالة لا لبس فيها بشأن الترحيب بالعراق كدولة ذات دور أساسي في حفظ السلم والاستقرار في المنطقة والعالم، وأن مصر التي دعمت العراق طوال الوقت وساندت جهوده للخروج من تحت مظلة الفصل السابع تتطلع لرؤية عراق قوي وموحد وقادر على استئناف دوره المهم كدولة كبيرة ولاعب رئيسي لحفظ السلم والاستقرار في المنطقة.

كما رحبت جامعة الدول العربية بقرارات مجلس الأمن المتعلقة بإخراج العراق من الفصل السابع ورفع عدد من العقوبات التي يعاني من آثارها العراق والعراقيون.

وأكد الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى- في بيان صحفي أصدرته الجامعة العربية- أن القرار يعد خطوة مهمة على طريق إخراج العراق نهائيا من الوصاية الدولية، مشيراً إلى ما ذكره بيان مجلس الأمن بشأن دعم المصالحة الوطنية العراقية، باعتباره يشكل أساس السياسة العربية التي طلبت تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة كركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار في العراق.

كما هنأ الأمين العام الدبلوماسية العراقية على هذا الإنجاز المهم الذي يمهد العراق للعودة إلى دوره ومكانته الفاعلة على المسرح الإقليمي والدولي.

من جانبه اعتبر السفير أحمد بن حلي نائب الأمين العام للجامعة العربية هذا القرار بمثابة إنجاز دبلوماسي كبير للعراق وخطوة مهمة لعودة العراق لوضعه الطبيعي على المسرح الدولي.

على صعيد آخر، أكد وكيل وزارة الخارجية لبيد عباوي، أن بلاده تقوم بإجراءات مكثفة من أجل انعقاد القمة العربية في دورتها الثالثة والعشرين المقررة ببغداد في نهاية شهر آذار/ مارس المقبل، معربا عن تفاؤله بحضور القادة العرب هذه القمة المهمة في تاريخ العراق، والمأمول لها أن تكون نموذجية تؤكد على عودة العراق إلى محيطه العربي.

وقال عباوي في تصريحات عقب لقائه أمس عمرو موسى الأمين العام للجامعة العربية، إنه تباحث معه حول التطورات على الساحة العراقية.

وأضاف أنه تحدث مع الأمين العام للجامعة العربية حول حيثيات القرارات الأخيرة في مجلس الأمن الدولي بشأن خروج العراق من طائلة البند السابع، والتحضيرات التي يقوم بها العراق استعدادا لعقد مؤتمر القمة العربية في آذار/ مارس المقبل في بغداد، وآخر التطورات بالعراق تجاه تشكيل الحكومة والتي من المؤمل الإعلان عنها خلال الأيام القليلة المقبلة.

وأشار عباوي إلى ارتياح الأمانة العامة للجامعة العربية للتحضيرات الجارية بالعراق، واستعداداته لعقد القمة العربية ببغداد، لافتا إلى أن اللقاءات ستتواصل بين الجانبين العراقي والأمانة العامة للجامعة العربية لاستكمال الجهود في هذا الإطار، لكي تكون قمة نموذجية لأنها مهمة للغاية بالنسبة للعراق سياسيا، وكذلك التأكيد على عودة العراق لمحيطه العربي بقوة.